بلدي الشمالية يوصي بخفض أجور الحافلات وتعديل مساراتها ومواعيدها لتسهيل تنقل الطلبة الجامعيين



كتبت: محمد القصاص

أوصى مجلس بلدي المنطقة الشمالية بتطوير خدمات النقل العام المقدمة لطلبة جامعة البحرين، من خلال خفض أجور الحافلات وتعديل مساراتها ومواعيد رحلاتها بما يتناسب مع جداول المحاضرات، إلى جانب تطوير محطات الانتظار وتوفير وسائل نقل أكثر أماناً وراحة، بهدف تسهيل تنقل الطلبة وتخفيف الأعباء المالية عنهم وعن أسرهم.

جاء ذلك خلال الاجتماع الاعتيادي الخامس للمجلس، ضمن دور الانعقاد الخامس من الدورة البلدية السادسة، الذي عقد صباح أمس، حيث وافق المجلس بالإجماع على المقترح المقدم من ممثلي الدائرتين الثانية والسادسة باسم علي أبو إدريس وعبدالله عبدالحميد عاشور، بشأن تطوير خدمات النقل العام لطلبة جامعة البحرين.

وتستهدف التوصية توفير منظومة نقل متكاملة تبدأ من خروج الطالب من منزله حتى وصوله إلى الحرم الجامعي، من خلال تخصيص تعرفة طلابية مخفضة عبر نظام الدفع الإلكتروني، ومواءمة مواعيد رحلات الحافلات مع أوقات المحاضرات، وإعادة دراسة المسارات وفق الكثافة الطلابية والاحتياجات الفعلية للمناطق السكنية.

وخلال مناقشة المقترح أكد العضو عبدالله عاشور أن الحاجة إلى تطوير خدمات النقل الجامعي أصبحت أكثر إلحاحاً، وخصوصاً بعد الاستغناء عن خدمات المواصلات المجانية التي كان يستفيد منها الطلبة، الأمر الذي دفع كثيرين إلى الاعتماد على سياراتهم الخاصة أو وسائل نقل أخرى، وما يترتب على ذلك من أعباء مالية وصعوبات في التنقل.

وأوضح أن معاناة التنقل لا تقتصر على طلبة جامعة البحرين، بل تمتد إلى طلبة مؤسسات تعليمية أخرى، من بينها بوليتكنك البحرين، مشيراً إلى أن بعض الطلبة يقضون ما بين ساعتين وثلاث ساعات في الطريق للوصول إلى محاضراتهم.

واستشهد عاشور بحالة طالب ينطلق من منطقة المحرق عند السادسة صباحاً، ولا يصل إلى جامعة البحرين إلا في الثامنة والنصف، رغم أن موعد محاضرته في الثامنة صباحاً، بسبب الازدحامات المرورية وطول الرحلة.

وأشار كذلك إلى معاناة الطالبات، وخصوصاً حديثات الالتحاق بالدراسة، اللواتي يضطررن إلى التنقل بين عدة محطات وتغيير الحافلات أكثر من مرة، مستشهداً بحالة طالبة من منطقة عالي تضطر إلى مغادرة منزلها عند الخامسة فجراً للوصول إلى الجامعة في الثامنة صباحاً، بعد رحلة تتخللها فترات انتظار وتنقل بين المحطات.

وشدد على ضرورة تخصيص مسارات مباشرة وواضحة تخدم الجامعات، بدلاً من اضطرار الطلبة إلى المرور بعدد كبير من المحطات قبل الوصول إلى وجهاتهم، مؤكداً أهمية التنسيق مع وزارة المواصلات والاتصالات والجامعات لتحديد المسارات وفق أعداد الطلبة ومواعيد المحاضرات.

واقترح توفير بطاقة إلكترونية مسبقة الدفع بتعرفة طلابية مخفضة، وزيادة عدد الرحلات اليومية وتوزيعها بما يتناسب مع اختلاف أوقات المحاضرات، إلى جانب تطوير محطات الانتظار وتجهيزها بالمظلات والمقاعد المريحة والإنارة المناسبة والشاشات التي توضح مواعيد وصول الحافلات ومساراتها.

كما دعا إلى دراسة توفير خدمة الإنترنت اللاسلكي في المحطات، بما يتيح للطلبة الاستفادة من أوقات الانتظار في إنجاز واجباتهم الدراسية.

من جانبه، أكد العضو باسم علي أبو إدريس أهمية تشجيع الطلبة على استخدام الحافلات بدلاً من السيارات الخاصة، لما لذلك من أثر في تخفيف تكاليف التنقل على الأسر والحد من الازدحام المروري، فضلاً عن تقليل الآثار البيئية الناجمة عن كثرة المركبات.

ويتضمن المقترح كذلك تحسين إنارة الشوارع وتهيئة ممرات آمنة للمشاة تربط الأحياء السكنية بمحطات الحافلات، بما يسهل وصول الطلبة إليها ويعزز سلامتهم خلال تنقلهم اليومي.

وفيما يتعلق بتطوير المحطات دعا العضوان إلى إشراك شركات القطاع الخاص من خلال الشراكات المجتمعية وبرامج المسؤولية الاجتماعية، بحيث تتولى الشركات تبني إنشاء محطات مخصصة لخدمة الطلبة وتجهيزها، مقابل وضع أسمائها عليها.

وأشار عاشور إلى أن كلفة تجهيز المحطة الواحدة تقدر بنحو 8 آلاف دينار، مقترحاً البدء بتنفيذ المشروع بصورة تجريبية على محطة أو محطتين أو ثلاث محطات، لقياس مدى استفادة الطلبة وكفاءة الخدمات، قبل التوسع التدريجي في تطبيق التجربة بمختلف محافظات المملكة.

وفي ختام المناقشة أوصى المجلس برفع المقترح إلى وزير شؤون البلديات والزراعة للنظر في تطوير خدمات النقل العام المقدمة لطلبة جامعة البحرين.

كما تناول الاجتماع عدداً من الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال، من بينها إحاطة الأعضاء باجتماعات ولقاءات رئيس المجلس، واستعراض ردود الوزير على قرارات وتوصيات المجلس السابقة، ومناقشة مقترح إنشاء حديقة على طريق 1438 بمنطقة هورة عالي، مجمع 707، ضمن المشاريع المستقبلية، إضافة إلى الموضوعات المدرجة ضمن بند ما يستجد من أعمال.

الرأي الثالث



نجح مع المقيمين.. فمتى يصل إلى المواطنين..؟؟

محميد المحميد

malmahmeed7@gmail.com

لم أكن أحتاج إلى أرقام أو تقارير رسمية لألمس أثر بدء تطبيق الضمان الصحي للمقيمين في 31 أكتوبر الماضي.. يكفي أن تمر اليوم على أحد المراكز الصحية الحكومية، التي كنت تراها مزدحمة في الصباح الباكر، لتدرك أن شيئاً ما قد تغير.

منذ الأيام الأولى للتطبيق، لمس المراجعون انخفاضاً واضحاً في الازدحام في المستشفيات الحكومية والمراكز الصحية.. ذلك الازدحام المعهود الذي كان يجعل من مراجعة بسيطة مهمة تستغرق ساعات، بدأ يتراجع.. والسبب مفهوم، ففي السابق كان المقيم يذهب إلى المركز الحكومي لأدنى سبب، لأن تكاليف العلاج كانت أشبه بالمجان، بينما اليوم انتقل علاج المقيمين إلى منظومة التأمين الصحي، فخف الضغط على المرافق الحكومية، وعادت الأمور إلى نصابها الطبيعي.

والنتيجة المباشرة لذلك، شعر بها المواطن أولاً، حيث قوائم انتظار أقصر، ومواعيد أسرع، ووقت أطول للطبيب مع المريض، وجودة أعلى في الخدمة الحكومية.. فعندما يخف الضغط على الطبيب والممرض والموظف، يستطيع أن يعطي كل مريض حقه من الاهتمام والتشخيص والمتابعة، وهذا هو جوهر الخدمة الصحية الجيدة، أن يشعر المريض أنه ليس مجرد رقم في طابور طويل، بل هو إنسان له حقه في الرعاية والاحترام.

وما يميز هذا المشروع أنه طُبق بسلاسة ومن دون إرباك، فالتسجيل يتم تلقائياً مع تصاريح العمل والإقامة، من دون إجراءات إضافية على صاحب العمل أو المقيم، وهذا يعكس التخطيط الجيد والتنسيق بين الجهات المعنية، ويؤكد أن الإصلاح عندما يكون مدروساً، ينجح من دون أن يثقل كاهل الناس.

كما أن هذا المشروع لا يخدم المواطن فقط من خلال تخفيف الازدحام، بل يوسع مشاركة القطاع الخاص في تقديم الخدمة الصحية، وينمي قطاع التأمين، ويخلق فرص عمل للبحرينيين في مجالات التأمين والإدارة الصحية والخدمات الطبية المساندة، وهذا يعني أننا أمام مشروع صحي واقتصادي في آن واحد، يستفيد منه الجميع.

وما لمسه المواطن في أيام قليلة، يؤكد أن البحرين تمضي في الاتجاه الصحيح، فالدول التي طورت منظوماتها الصحية اتجهت إلى نماذج تمنح المريض حرية اختيار الطبيب والمستشفى، وتربط التمويل بجودة الخدمة، فيتنافس مقدمو الخدمة على رضا المريض، لا على عدد المراجعين.

وفي هذه النماذج يعرف المريض حزمة خدماته وحقوقه بوضوح، وتشمل حزمة الخدمات فحوصات دورية تكشف الأمراض مبكراً، قبل أن تتفاقم وتكلف المريض والدولة أضعافاً مضاعفة.

إن ما تحقق للمقيمين اليوم، نتمنى أن يتحقق للمواطنين غداً، وبوتيرة أسرع.. فالمواطن البحريني يستحق أن يكون هو المستفيد الأول من تطوير المنظومة الصحية، وأن يحصل على خدمة عصرية تليق به، تمنحه حرية الاختيار، ووضوح الحقوق، وسرعة الوصول، وجودة الرعاية.

لذلك، فإن الدعوة اليوم هي إلى تسريع تنفيذ مشروع الضمان الصحي للمواطنين، واستكمال مراحله، والبناء على النجاح الذي تحقق في مرحلة المقيمين، وتوسيع مشاركة القطاع الخاص، وضمان أن تكون حزمة الخدمات للمواطن شاملة وعادلة، وتحفظ له حق العلاج في أفضل المرافق، دون تأخير أو تعقيد.

لقد أثبتت التجربة أن الإصلاح ممكن، وأن النتائج تظهر بسرعة عندما تتوفر الإرادة والتخطيط.. واليوم الكرة في ملعبنا جميعاً، لنكمل المشوار، حتى يحصل كل مواطن ومقيم في البحرين على خدمة صحية تليق بإنسانيته.

يقول آرثر شوبنهاور: «الصحة ليست كل شيء، لكن من دون الصحة كل شيء لا شيء».

قضايا وحوادث

تقديم: إسلام محفوظ

أخبار الخليج

القبض على عشرينية خالفت الآداب العامة عبر السوشيال ميديا

أعلنت وزارة الداخلية أن إدارة مكافحة الجرائم الإلكترونية بالإدارة العامة لمكافحة الفساد والأمن الاقتصادي والإلكتروني تمكنت من القبض على امرأة تبلغ من العمر (22 عاماً)، إثر إساءتها استخدام وسائل التواصل الاجتماعي من خلال نشر محتوى مخالف للآداب العامة عبر حساباتها على منصات التواصل الاجتماعي، وذلك إثر رصد ظهورها في صور ومقاطع مرئية بملابس غير محتشمة.

وأكدت الإدارة أنه تم اتخاذ كل الإجراءات القانونية المقررة بحق المذكورة، تمهيداً لإحالة القضية إلى النيابة العامة، مهيبةً بالجميع الالتزام بالأنظمة والقوانين، والتحلي بالمسؤولية عند استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، والامتناع عن نشر أو تداول أي محتوى مخالف للقانون أو من شأنه الإخلال بالآداب العامة، ومؤكدةً مواصلة رصد مثل هذه التجاوزات واتخاذ الإجراءات القانونية بحق مرتكبيها، حفاظاً على النظام العام وصوناً للقيم المجتمعية.

خلاف زوجي ينتهي بمحاكمة بحريني بالشروع في القتل

حجزت المحكمة الكبرى الجنائية الأولى جلسة 29 ديسمبر للحكم على متهم أربعيني بالشروع في قتل شخص والاعتداء على آخرين بسلاح أبيض إثر مشاجرة عائلية، حيث يواجه المتهم اتهامات الشروع في القتل العمد، وذلك بأن شرع في قتل المجني عليه من خلال طعنه عدة طعنات في بطنه بواسطة سكين قاصداً من ذلك إزهاق روحه، فأحدث به إصابات كادت أن تودي بحياته، وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه وهو تدخل الموجودين لإبعاده عن المجني عليه وتداركه بالعلاج.

كما أسندت إليه تهمة الاعتداء على سلامة ثلاثة آخرين من المجني عليهم محدثاً بهم إصابات لم تُفضِ فيها إلى مرضهم أو عجزهم عن القيام بأعمالهم الشخصية مدة تزيد على عشرين يوماً، فضلاً عن تهمة إحراز مواد مخدرة بقصد التعاطي.

وبدأت الواقعة باعتداء المتهم على زوجته المجني عليها بالضرب فتواصلت الأخيرة مع شقيقتها التي حضرت مع بعض أفراد العائلة بهدف اصطحابها وتأمينها، إلا أن المتهم رفض دخولهم وطالبهم بالمغادرة، حيث حاول أحد أفراد العائلة تهدئته ومطالبته بالهدوء والكف عن الصراخ، إلا أن المتهم دفعه حتى سقط على الأرض، حيث توجه بعدها إلى إحدى الغرف ليجلب أداة حادة «سكين»، ثم عاد للاعتداء على شخص آخر من الحاضرين، قبل أن يوجه طعنات متفرقة ومباشرة في بطن الشخص الذي طلب منه الهدوء، إلى أن تدخل أحد الاشخاص للدفاع عن المستهدف.

وأقر المتهم في تحقيقات النيابة العامة بارتكابه واقعة الاعتداء على المجني عليه باستخدام سكين مسدداً إليه عدة طعنات، مؤكداً أنه لا يتذكر عددها الفعلي بسبب حالة الغضب التي كانت تسيطر عليه أثناء الحادث، فيما أكدت الفحوصات الصادرة عن مختبر السموم والعقاقير إيجابية عينة إدرار المتهم واحتوائها على مواد مخدرة، في وقت كشف فيه سجله الجنائي عن سوابق إدانة سابقة تتعلق بحيازة مواد مخدرة بقصد التعاطي والاعتداء على جسم الغير.

من جانبه، أوضح تقرير الطب الشرعي أن إصابة الشاهد الأول تركزت في مواضع مقتل وهي إصابة خطيرة من شأنها أن تؤدي إلى وفاة المصاب بها، في حين اتسمت إصابات بقية المجني عليهم بطبيعتها القطعية الناتجة عن أداة حادة مثل السكين، فضلاً عن توثيق إصابة الزوجة بكدمات متفرقة نتيجة الاعتداء.

محاكمة متهم باستغلال شخصين في العمل القسري

صرّح المحامي العام رئيس نيابة الاتجار بالأشخاص بأن النيابة العامة قد أنجزت تحقيقاتها في واقعة اتجار بالأشخاص لغرض العمل القسري، وأمرت بإحالة متهم إلى المحاكمة الجنائية، أمام المحكمة الكبرى الجنائية، وقد تحددت جلسة اليوم لنظر القضية.

وتعود تفاصيل الواقعة إلى تلقي النيابة العامة بلاغاً من إدارة مكافحة الاتجار بالأشخاص بالإدارة العامة للمباحث والأدلة الجنائية، بشأن تعرض شخصين للاستغلال في العمل القسري، وذلك إثر استقدامهما إلى مملكة البحرين للعمل من قبل المتهم، الذي أساء استغلالهما بتشغيلهما دون مقابل مادي، فضلاً عن تقاضيه مبالغ مالية منهما نظير استصدار تصاريح عمل، بالمخالفة لأحكام القانون.

وأضاف المحامي العام أن النيابة العامة باشرت إجراءات التحقيق فور تلقيها البلاغ، حيث استمعت إلى أقوال المجني عليهما، واتخذت الإجراءات القانونية بحق المتهم، كما استمعت إلى أقوال مجري التحريات، وعقب استكمال التحقيقات والوقوف على أدلة الاتهام، أصدرت النيابة العامة أمرها بإحالة المتهم إلى المحاكمة الجنائية.

3 آسيويات يستدرجن فتاتين بوظيفة وهمية لإجبارهما على ممارسة الرذيلة

بدأت المحكمة الكبرى الجنائية محاكمة 3 آسيويات بتهمة إجبار فتاتين على العمل في أعمال الرذيلة والتكسب من ورائهما، حيث قررت المحكمة تأجيل الجلسة القادمة إلى 16 نوفمبر لإعلان المتهمة الأولى، وتقديم المرافعة من قبل المتهمتين الثانية والثالثة.

وتعود تفاصيل الواقعة إلى بلاغ من المجني عليها الأولى بأنها حضرت إلى البحرين رفقة المجني عليها الثانية بعد أن أوهمتهما المتهمة الأولى أنهما ستعملان في وظيفة تدليك براتب قدره 1000 دينار بحريني شهرياً.

وبعد وصولهما، استقبلتهما المتهمة الأولى في مطار البحرين الدولي، ونقلتهما إلى شقة، وأخذت جوازي سفرهما وسلمتهما إلى المتهمتين الثانية والثالثة، وأبلغتهما بأنهما ستعملان في ممارسة الدعارة، ولا يوجد عمل في مجال التدليك، إلا أنهما رفضتا ذلك، فأبلغتا من قبل المتهمة أن رفضهما العمل سيجبرهما على سداد مبلغ مالي مقابل إعادتهما إلى بلادهما، حيث حجزت حريتهما، إذ مُنعتا من الخروج من الغرفة، إلى أن تمكنتا من التواصل مع سفارة بلدهما من خلال أحد الأشخاص.

ودلت تحريات إدارة مكافحة الاتجار بالأشخاص أنه بناء على بلاغ من السفارة يفيد باحتجاز الشاهدتين المجني عليهما وإجبارهما على ممارسة الدعارة، وقد دلت التحريات على أن المتهمة الأولى تتولى إدارة الشبكة الإجرامية في مملكة البحرين، وذلك بجلب فتيات وإجبارهن على ممارسة الدعارة والتكسب من ورائها، كما قامت بتوظيف المتهمتين الثانية والثالثة للقيام بتلك الأفعال، بناءً على تعليمات مباشرة منها.

وتبين أن المتهمتين تتوليان استقبال الفتيات ونقلهن وتنقيلهن، فضلاً عن حجز جوازات سفرهن وحجز حريتهن داخل الغرف ومنعهن من الخروج في حال رفضهن العمل، وإجبارهن على سداد المبالغ المالية للسماح لهن بالعودة إلى بلادهن، وتولت المتهمتان الثانية والثالثة تحويل ريع الدعارة الذي تحصلان عليه إلى المتهمة الأولى، مقابل توفير مبالغ مالية شهرية لهما والسكن والمأكل.

فيما وجهت النيابة العامة للمتهمات أنهن حال كونهن جماعة إجرامية، اتجرن في أشخاص المجني عليهما، وهما امرأتان، بأن قمن بإيوائهما ونقلهما وتنقيلهما في عدة أماكن، وذلك بطريق الإكراه أو الحيلة أو التهديد والاجبار على سداد مبلغ المديونية مقابل حصولهما على حريتهما، بغرض إساءة استغلالهما في ممارسة الدعارة، كما حجزن حرية المجني عليهما بالفتي الذكر بغير وجه حق، وذلك بغرض الكسب، كما حرضن المجني عليهما على ارتكاب الدعارة.

